

ا- كمال الطلاق والخلع والفرق  
في عصر الرسالة والراشدين  
- أبعاد اجتماعية واقتصادية -

الدكتور  
نجمان ياسين  
كلية الآداب - جامعة الموصل

تمهيد :

من المعروف ان عرب ما قبل الاسلام كانوا يطلقون ثلاثة، و كان الرجل يقول لامرأته : انت طالق واحدة فهو أحق الناس بها ، فان طلقها اثنتين فكذاك ، فان طلقها ثلاثة ، فلا سبيل له عليها ، وقد بين الشاعر الاعشى هذا الأمر في ايات شعرية قالها عندما اجبره قومه على طلاق امرأة معينة <sup>(١)</sup> . كما كان الرجل منهم يطلق امرأته وهي حامل فتكتم الولد وتذهب به الى غيره وتكتم مخافته الرجعة <sup>(٢)</sup> واعلهم لم يكونوا قد عرفوا عدداً محدداً للطلاق . فكان الرجل منهم يطلق امرأته ماشاء من الطلاقات فإذا كادت تحل من طلاقه راجعها ماشاء <sup>(٣)</sup> ومن سنتهن انه لم يكن للنساء عدة يعتدونها عند الطلاق فكانت المرأة المتوفى عنها زوجها تقعد بعده سنة ، وقد ولد منها عدّة ابناء على فرش ازواجهن الجدد من ازواجهن الاولين . الامر الذي ادى الى مشاكل في النسب والميراث امتدت الى نهاية عصر الراشدين <sup>(٤)</sup> . ولم تكن هذه المشاكل هيئة لوجود اسماء كثيرة في قريش والعرب واجهت متابع النسب والميراث <sup>(٥)</sup> وقد عد عرب ما قبل الاسلام . الابلاء طلاقاً فكان الرجل يولي من امرأته ويقول : والله لا يجتمع رأسى ورأسك ولا أقربك ولا أغشاك . فكان اهل الجاهلية يعدونه طلاقاً <sup>(٦)</sup> .

(١) ابن حبيب . المحرر ، ص ٣٠٩ - ٣١٠ .

(٢) الطبرى ، جامع البيان ، ج ٢ ، ص ٢٧١ .

(٣) القرطبي ، تفسير القرطبي ، ج ٣ ، ص ١٢٦ .

(٤) ابن حبيب ، المحرر ، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٢٣٩ - ٢٤٠ .

(٦) الطبرى ، جامع البيان ، ج ٢ ، ص ٢٥٩ .

وُعرفَ عَرَبٌ بِهَذِهِ الْمَرْحَلَةِ الظَّهَارِ كَشَكَالٍ لِلْفَرَاقِ الَّذِي يُؤْدِي  
إِلَى الطَّلاقِ ، فَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا قَالَ لِأُمَّتِهِ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْتَ عَلَيَّ كَظَهَرَ أُمِّي  
حَرَمْتَ عَلَيْهِ<sup>(٧)</sup> .

وَعَرَفَتْ هَذِهِ الْمَرْحَلَةُ شَكَالًا مِنْ اشْكَالِ الْعَلَاقَةِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ بِشَأنِ الْفَرَاقِ  
وَالطَّلاقِ وَهُوَ الْعَضْلُ ، الَّذِي نَرَى بِأَنَّهُ حَالَةٌ مَعْلَقَةٌ بَيْنَ الطَّلاقِ وَالبَقَاءِ فِي  
حِيَازَةِ الرَّجُلِ ، وَالْغَايَةُ مِنْهُ هِيَ الْاَسْرَارُ الْمَادِيُّ وَالنَّفْسِيُّ بِالْمَرْأَةِ إِذَا عَرَفَ  
عَنْهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَعْصِلُونَ أَيَامًا هَنَّ كَارِهَاتٍ لِلْعَضْلِ حَتَّى يَمْتَنِ فِي رُثُونَ  
أَمْوَالِهِنَّ وَقَدْ كَانَ الْعَضْلُ مَعْرُوفًا بِمَكَّةِ إِذْ كَانَتْ قَرِيشًا قَدْ جَرِبَتْ  
أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ الشَّرِيفَةَ ، فَإِنْ لَمْ تَوَافَقْهُ فَارْقَهَا عَلَى إِلَّا تَزَوَّجَ إِلَّا بِأَذْنِهِ  
وَأَشْهَدَ عَلَيْهَا الشَّهُودَ وَكَتَبَ بِذَلِكَ عَهْدًا ، فَإِذَا تَقْدَمَ إِلَيْهَا خَاطَبَ يَتَوَجَّبُ  
عَلَيْهَا أَنْ تَعْطِيَ الَّذِي فَارَقَهَا وَتَرْضِيهِ ، وَبِخَلَافِ ذَلِكَ يَذْلِهَا وَيَعْصِلُهَا ، فَتَبَقَّى  
فِي وَضْعِ مَعْلَقٍ صَعْبٍ<sup>(٨)</sup> وَيَتَضَعُّ أَنَّ الْأَنْصَارَ فِي الْمَدِينَةِ قَدْ عَرَفُوا  
الْعَضْلَ<sup>(٩)</sup> .

وَوَجَدَ الْخَلْعُ بِتَعْوِيضِ عَنْهُمْ أَيْضًا فَقَدْ جَاءَ عَنْ عَامِرَ بْنِ الظَّرْبِ قَوْلَهُ  
لَا بْنَ أَخِيهِ وَكَانَ قَدْ تَزَوَّجَ ابْنَتِهِ وَارَادَ طَلاقَهَا : وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَكُمَا وَفَاقَ  
فَفَرَاقُ الْخَلْعِ أَحْسَنُ مِنَ الطَّلاقِ ، وَلَنْ تَرْكَ مَالِكٌ وَأَهْلَكٌ ، فَرَدَ عَلَيْهِ صَدَاقَهُ  
وَخَلَعَهَا فَهُوَ أُولُو الْخَلْعِ مِنَ الْعَرَبِ<sup>(١٠)</sup> .

وَقَدْ كَانَ أَمْرُ الطَّلاقِ بِشَكَلٍ عَامٍ بِيَدِ الرَّجُلِ دُونَ الْمَرْأَةِ ، وَرَأَيْنَا  
ثَمَةَ عَلَاقَاتٍ مُتَدَاخِلَةً بَيْنَ مَا هُوَ اقْتَصَادِيٌّ وَمَا هُوَ اجْتِمَاعِيٌّ فِي اشْكَالِ  
الْطَّلاقِ وَالْإِيلَاءِ وَالظَّهَارِ وَالْعَضْلِ التِّي عَرَفَهَا وَمَارَسَهَا عَرَبُ مَا قَبْلِ الْأَسْلَامِ

(٧) الْأَصْبَهَانِيُّ ، مَحَاضِرَاتُ الْأَدِبِ ، ٢٣ ، ج٢ ، ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٨) الْأَطْبَرِيُّ ، جَامِعُ الْبَيَانِ ، ج٤ ، ص ٢٠٩ - ٢١٠ .

(٩) الْمَصْدُرُ نَفْسَهُ ، ج٤ ، ص ٢٠٨ .

(١٠) ابْنُ قَتْبَيَةَ ، عَيْنُ الْأَخْبَارِ ، ج٤ ، ص ٧٦ .

ويبدو أن سيادة الرجل المتأتية عن الطبيعة الجغرافية لارض العرب والأعراف والتقاليد هي التي اتاحت له ان يهيمن في هذا الأمر ، شأنه في الامور الأخرى التي تنسجم مع المعطيات المكانية والزمانية ، بيد أن ذلك لم يحل دون ظهور نساء ترك لهن أمر الطلاق ومفارقة ازواجهن فقد كانت سلمى بنت عمرو أحد بنى عدي بن النجار قد تزوجت هاشم بن عبد مناف وكانت لاتنكح الرجال لشرفها في قومها حتى يشترطوا لها أن أمرها بيدها ، اذا كرهت رجلا فارقته (١١) وهذا النص يرينا ان بعض النساء قد ملكن امر الطلاق بأيديهن ، ويبدو ان هذا الامتياز كان للارستقراطيات من النساء ، فابن حبيب يقدم لنا اسماء ست نساء لهن منعة اقتصادية وعشائرية (١٢) ويؤكد هذا ايضاً ان معاوية بنت عفرز كانت ملكة لاتتزوج الا من ارادت فبعثت غلماً لها ليأتوها بأوسم من يجدونه بالحيرة ، وقد تزوجت حاتماً الطائي (١٣) - ، وان هنداً بنت عتبة بن ربيعة قالت لابيها : - اني امسألة قد ملكت امري فلا تزوجني رجلا حتى تعرضه علي (١٤) وهي أمور تؤشر كما اسلفنا ان النساء المنحدرات عن اصول عريقة ، صاحبات الجاه والثراء ، كن الاستثناء في القاعدة ، التي كانت تؤشر وتؤكد امتلاك الرجل لحق الطلاق واسباب الفراق الاخرى .

### تنظيم الاسلام للطلاق وأشكال الفراق :

واجه الاسلام ، ومن خلال القرآن الكريم ، الطلاق وأشكال الفراق التي عرفها عرب ما قبل الاسلام والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والدينية الناجمة عنها . بمجموعة من الاحكام التشريعية التي استهدفت ارساء قيم

(١١) ابن هشام ، السيرة ، ق ١ ، ص ١٣٧ .

(١٢) ابن حبيب المحرر ، ص ٣٩٨ .

(١٣) العسكري ، جمهرة الامثال ، ج ١ ، ص ١٤٥ - ١٤٧ .

(١٤) القالي ، الامالي ، ج ٢ ، ص ١٠٤ .

المجتمع الجديد الموحد . وقد افصح الله عز وجل عن ذلك خير افصاح في قوله : « الطلاق مرتان فامساك بمعرف أو تسريع بأحسان ولا يحل لكم ان تأخذوا مما اتيتموهن شيئاً » (١٥) وفي قوله : « اذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فامسكون بهن بمعرف أو سرحون بمعرف ولا تمسكون بهن ضراراً لتعتدوا ومن يفعل ذلك فقد ظلم نفسه » (١٦) ، وقوله : « يا ايها الذين آمنوا اذا ذكرتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تمسوهن فما لكم عليهم من عدلة تعتدونها فمتعوهن وسرحون سراحأ جميلاً » (١٧) وقوله : « يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن بعدهن واحصوا العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة وتلك حدود الله ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ، لا تدربي لهل الله يحدث بعد ذلك امراً » (١٨) وقوله : « اذا بلغن اجلهن فامسكون بهن بمعرف أو فارقوهن بمعرف واسهدوا ذوي عدل منكم » (١٩) وفي قوله : « واللائي يشن من المحيسن من نسائكم ان ارتبتم فعدتهن ثلاثة اشهر ، واللائي لم يحضرن واولات الاحمال اجلهن ان يضعن حملهن » (٢٠) .

وقد جاءت اجراءات الرسول - ص - العملية لتحقيق وبعد التطبيقي للالحکام التشريعية بشأن تنظيم الطلاق ، وابتداءً لا بد من التأكيد بان الاسلام قد عد الطلاق ابغض الحلال عند الله (٢١) ويظهر ان الرسول - ص - قد عد طلاق الرجل امرأته ثلاثة واحده ، وحاکاه في ذلك الخليفة الثاني (٢٢)

(١٥) البقرة / ٢٢٩ .

(١٦) البقرة / ٢٢١ .

(١٧) الأحزاب / ٤٩ .

(١٨) الطلاق / ١ .

(١٩) الطلاق / ٢ .

(٢٠) الطلاق / ٤ .

(٢١) ابو داود ، السنن ، ج ١ ، ص ٥٠٣ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٥٠٩ .

ان لم يكن الرجل قد دخل بالمرأة ، ويروى ان رجلا جاء الرسول - ص -  
وقال : لاني طلقت امرأتي البتة . فتفاءل : ماردت بها ؟ قلت :  
واحدة قال : والله ؟ . قلت والله . قال : فهو ماردت » (٢٣) وممن  
طلق امرأته فتبرعها نفسه عبد الرحمن بن ابي بكر الصديق ، أذ أمره ابسوه  
بطلاقها ثم سمعه يبدي الأسف والحزن فأمره براجعتها ، ففعل (٢٤)  
وقد تصلى عمر بن الخطاب - رض - للاستعجال في الطلاق وغدرا الترث  
فيه ، وجعل الثلاث المجتمعة ثلاثة لا واحدة اذ رأى الناس قد تتابعوا فقال:  
اجيز وهن عليهم (٢٥) ويظهر ان التوسع في الطلاق هو الذي حدا بعمر بن  
الخطاب - رض - ان يتتخذ هذا الاجراء ، والحق اننا لانعدم وجود من  
اشتهر بأنه مطلق متواتك كالمحيرة بن شعبة الذي كان قد أحصن وطلق الكثير  
من النساء (٢٦) والحسن بن علي - رض - الذي قيل له في ذلك فاجاب :  
« إن الله تعالى علق بهما الغنى فقال : « وانکحوا الايمان منكم والصالحين  
من عبادكم وامائكم ان يكونوا فقراء يغتهم الله من فضلهم ، وقال : وان  
يتفرقوا يغرن الله - كل من سمعته ، فانا اتزوج للغنى واطلق للغنى (٢٧) ولعل  
ال الخليفة علي بن ابي طالب قد خشي ان يجر طلاق الحسن - رض - للنساء

---

(٢٣) الترمذى ، السنن ، ج ٣ ، ص ٤٨٠ .

وانظر الشوكاني ، نيل الاوطار ، ج ٧ ، ص ١٦ ، الاصبهانى ، محاضرات الادباء ،  
م ٢ ، ج ٣ ، ص ٢٢٥ ، ابن القيم ، اعلام المؤمنين ، ج ٣ ، ص ٤٦ ، حيث يوردون  
ان طلاق الثلاث في مجلس واحد قد عد تضييقاً واحدة من قبل الرسول - ص - .

(٢٤) ابن عبد ربہ ، العقد الفريد ، ج ١ ، ص ١٢٣ .

(٢٥) ابوداود ، السنن ، ج ١ ، ص ٥٠٩ ، الشوكاني ، نيل الاوطار ، المصدر السابق  
نفس المكان ، الاصبهانى ، المصدر السابق ، نفس المكان . ويورد مسلم عن عمر بن  
الخطاب قوله : « ان الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت اهتم فيه أناقة » صحيح مسلم ،  
٢٤ ، ص ١٠٩٩ .

(٢٦) الذهبي ، سير اعلام النبلاء ، ج ٣ ، ص ٣١ .

(٢٧) الاصبهانى ، محاضرات الادباء ، م ٢ ، ج ٣ ، ص ٢٠٠ .

إلى خلق عداوة بين القبائل فدعوا أهل الكوفة إلى الكف عن تزويعه بقوله : يا أهل الكوفة لا تزوجوا الحسن فإنه رجل مطلق ، فقال رجل من همدان : والله لنزوجه فما رضي أمسك . وما كره طلق ( ٢٨ ) وابطل الرسول - ص - وفقاً للنص القرآني العادة التي تتبع للرجل أن يطلق المرأة ما يشاء ثم يرجوها قبل أن تنفصي عندها فتمد غضب رجل من الانصار على زوجته وقال لها : لا أقربك ولا تحلين مني ، قالت : كيف ، قال اطلقك حتى إذا دنا أجلك راجعتك ثم اطلقك فإذا دنا أجلك راجعتك ، قال فشككت ذلك إلى النبي - ص - فأنزل الله تعالى ذكره الطلاق مرتان فامساك بمعرف أو تسرير بأحسان ( ٢٩ ) وقد طلق الرسول - ص - حفصة بنت عمر ابن الخطاب - رضي - فرجعت إلى أهلها إلا أنه راجوها بعد العدة تنفيذاً لأمر الله الذي أعلمها بأنها صوامة قوامة وأنها من نسائه في الجنة ( ٣٠ ) وعد تحليل المرأة المطلقة بالزوج من غير الرجل الأول أمراً لا بد منه أن ارادت العودة إلى زوجها الأول ، فقد جاء عن عروة بن الزبير قوله : «... قات سمعتها تقول جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى رسول الله - ص - فقانت كنت عند رفاعة فطلقني فبت طلاقي فتزوجت عبد الرحمن بن الزبير وإن مامعه مثل هذه الثوب فقال لها تريدين أن ترجعين إلى رفاعة ، لا حتى تندوني عسيلته ويدوق عسيلتك ( ٣١ ) وقد امتد هذا الاجراء إلى العصر البراشدي والاموي ، لأنه تشريع ، حيث تصدى عبد الله بن عمر - رضي - لأجهاض حيلة في التحليل إذ « جاء رجل إما ابن عمر - رضي - فسألة : عن رجال

( ٢٨ ) القرضاوي ، تاریخ الخلفاء ، ص ١٩٠ - ١٩١ .

( ٢٩ ) أذربي ، جامع أبيان ، ٢٢ ، ص ٢٧٦ ، القرضاوي ، التفسير ٣٢ ، ص ١٢٦ .

( ٣٠ ) الأصبهاني ، محاضرات الأدباء ، ٢٣ ، ج ٢ ، ص ٢٢٦ .

( ٣١ ) الظاهري ، المصدر النبقي ، ١٢٢ ، ص ٢٩١ .

مسلم ، صحيح مسلم ، ٢٢ ، ص ١٠٥٦ - ١٠٥٧ .

وأشار : ابن شبة ، تاریخ المدينة المنورة ، ٣٢ ، ص ١٠١٨ حيث قال عثمان بن عفان - رضي - ارجل اراد ان يحل امرأة جاره : « الانكاح رغبة غير مدالة » .

طلق امرأته ثلاثة فتزوّجها أخّه من غير موافقة منه ليحلّها لأخيه، هل تحل للأول؟ قال : لا . الا نكاح رغبة ، كنا نعد هذا سفاحاً على عهد رسول الله - ص - » (٢٢) وقد رأى أحد الباحثين المعاصرین ان هذا الأجراء قد وضع ، للتحافظة على سلامه المرأة ، وذلك إما لمنع الأزواج من الطلاق بسرعة أو لمنع الرجل من ان يقطع علاقاته الزوجية بدون ان يسمح للمرأة بالزواج مرة ثانية (٢٣) ونستطيع ان نضيف الى ذلك ، ان هذا الاجراء يتضمن عقوبة للرجل في الوقت نفسه على المستوى النفسي . ونلاحظ ان التنظيم قد حفظ للمرأة المطلقة حقّها المالي حتى قبل ان يدخل بها الرجل ، وقد فسر مفسر هذا الأمر بقوله : «...يا ايها الذين صدقوا الله ورسوله اذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل ان تموههن يعني من قبل ان تجتمعوهن فما لكم عليهن من عدة تعطونها يعني من احصاء اقراء ولا اشهر تحصونها عليهم فمتعوهن يقول اعطوهن ما يستحقون به من عرض أو عين مال...» (٢٤) كما فسر قوله تعالى : - ومتعوهن على الموسم قدره وعلى المقتر قدره . بقوله : هو الرجل يتزوج المرأة ولا يسمى لها صداقاً ثم يطلقها قبل ان يدخل بها فلها متعة بالمعروف ولا صداق لها ، قال وادنى ذلك ثلاثة أثواب درع وخمار وجباب وازار » (٢٥) كما حدد حق المرأة المطلقة قبل الدخول بها بنصف ما فرض لها من صداق الا اذا تركت ذلك عن قناعة (٢٦) كما ان العفو عنأخذ المتعة قد ترك بيدولي امر المرأة الذي بيده عقد النكاح (٢٧) ويتبين ان مقدار المتعة كان رهن قدرة وامكانيّة الرجل المادية التي ارتبطت بالتحولات . الاقتصادية والاجتماعية بدلاًلة ان

(٢٢) ابن حجر النكي ، الاصفاح عن احاديث النكاح ، ص ٧٨ .

(٢٣) وات ، مونتجوري ، محمد في المدينة ، ص ٤٢٣ .

(٢٤) الطبری ، جامع البيان : ٢٢٢ ، ص ١٤ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ٢٢٢ ، ص ٣٢٨ .

(٢٦) المصدر نفسه ، ٢٢٢ ، ص ٣٢٤ .

(٢٧) المصدر نفسه ، ٢٢٢ ، ص ٣٢٥ .

عبد الرجمان بن عوف طلق امرأته ومتها بخادم (٢٨) وان الحسن بن علي بن ابي طالب رضي - متع زوجة له بعشرة الاف درهم ورق عسل (٢٩) ومتع الاصيغ بن عبد العزيز بن مروان مطلقته سكينة بنت الحسين بعشرين الف دينار (٣٠) وبدلالة ان ابن عباس قد رأى بأن المتعة اعلاها خادم وأذها كسوة ، وان مالكا رأى ان لاحد لها لا في قليل ولا في كثير وان بعض الفقهاء قد حددتها ثلاثة دنانير لمن يستلم عطاءً (٣١) وربما استمر آخرون باعطاء الزوجة المطلقة خادماً كما فعل عبد الله بن الزبير ، او جارية كما فعل عروة بن الزبير (٣٢) .

و كما تمنت بعض النساء الارستقراطيات اللواتي لهن عزة ومنعة بحق الطلاق في ايديهن بالنسبة لعرب ما قبل الاسلام ، فقد اعطي حق الطلاق للمرأة الشريفة اجتماعياً في الاسلام ايضاً ، اذ ترك امر الطلاق لبعض النساء وكن يطلقن ازواجهن الا انهن كن يرجعن الى الازواج الذين كانوا يحلفون بأنهم قد ملكوا المرأة حق تطليقة واحدة فقط ، فقد ورثا أن « ... رجال من ثقيف ملك امرها امرها فقالت انت الطلاق فسكت ثم قالت انت الطلاق فقال بفيك الحجر . ثم قالت انت الطلاق : فقال بفيك الحجر فاختصما الى مروان بن الحكم فاستخلفه باملكتها الا واحدة وردها اليه (٣٣) والواقع ان حق الطلاق اعطي تكريماً للمرأة الارستقراطية والكريرة النسب (٣٤) وكان بعضهن يحسن التصرف فيه فقد قال الحسن بن علي بن حسين لأمرأته

(٢٨) الطبراني ، جامع البيان ، ٢٢ ، ص ٣٢٨ .

(٢٩) ابن شير ، البداية والنهاية ، ٢٢ ، ٨٢ ، ص ٣٨ .

(٣٠) ابو نعيماني ، الاشاني ، ١٦٢ ، ص ١٥١ .

(٣١) انس بن مالك ، المدونة ، ٢٥ ، ص ٣٣٤ - ٣٣٥ .

(٣٢) حسر نفسه ، نفس المكان .

(٣٣) ش. ابوه ، ص ٤٦٠ ، وانظر : ابن شبة ، تاريخ الدينة ، ٢٢ ، ص ٩٦٨ حيث

قرعسان بن عفان - رضي - طلاق امرأة ملكت امرها بيدها . وافق زيد بن ثابت في

امرأة أخرى ، بأن تعود الى زوجها ، بينما مضى الامر عبد الله بن عمر بشان امرأة ثالثة

المصدر نفسه ، ص ٤٢٩ .

(٣٤) خليل . خليل احد ، مضمون الاسطورة في الفكر العربي ، ص ٦٢

عائشة بنت طلحة : امرأك بيديك : فقالت : قد كان عشرين سنة بيديك فاخسنت حفظه ، فلم أضيجه اذ صار بيدي ساعة واحدة وقد صرفته اليك فاعجبه ذلك منها وأمسكها » (٤٤) .

وانتبه التنظيم الى أهمية تقليل مطلق الطلاق وكراهية التوسع فيه ، فبعد الرجل الذي يحدث نفسه بالطلاق غير مطلق للمرأة (٤٥) ولم يجز طلاق المعتوه المغلوب على عقله (٤٦) وبالمقابل وجدنا من قبل الخليفة الثاني يأمر ابنه عبد الرحمن بطلاق امرأته ولكنها يراجعها فيما بعد . كما وجدنا ابن عمر يطلق امرأته انصياعاً لأمر ابنه (٤٧) وطلق آخر امرأته انصياعاً لأمر أمه (٤٨) . الا ان التنظيم قد حفظ حق المرأة المطلقة من قبل الزوج المريض فقد ورث عمر وعثمان وعلي وابي بن كعب - رض - وغيرهم من الصحابة المرأة المطلقة ثلاثة في مرض وموت الزوج (٤٩) كما راعى التنظيم الجانب الانساني عند المرأة المطلقة ، اذ قضى ابو بكر الصديق - رض - بأن تحتفظ مطلقة عمر بن الخطاب - رض - الانصارية بأبنه عاصم (٥٠) . وعولج وضع المرأة الناشر وفقاً لقوله تعالى : « واللائي تخافون نشوذهن فعظوهن واهجرنهن في المضاجع واضربوهن فان اطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلاً » (٥١) وفي قوله : « وان امرأة دافت من بعدها نشوذاً او اعراضًا

(٤٤) خليل احمد ، مضمون الاسطورة في الفكر العربي ، ص ٩٢ .

(٤٥) ابن عبد ربہ ، طبائع النساء ، ص ١٨٢ .

(٤٦) الترمذی ، السنن ، ٣٢ ، ص ٤٨٩ .

(٤٧) المصدر نفسه ، ص ٤٩٦ .

(٤٨) الاصبهانی ، محاضرات الادباء ، ٢٢ ح ٢ ص ٢١٦ .

(٤٩) المصدر نفسه ، نفس المكان .

(٥٠) ابن القيم ، اعلام المؤمنين ، ٣٢ ، ص ١٤٥ .

ابن رشد القرطبي ، بداية المجتهد ، ٢٢ ، ص ٦٨ .

وقد اورد سالك أن « عثمان بن عفان ورث نساء بن مكمل منه و كان طلقهن وهو مريض»  
الموطأ ٤٧٥ .

(٥١) مالك ، المصدر نفسه ، ص ٦٥٦ ، وانظر : ابن شبة ، تاريخ المدينة ، ٢ ص ٧٦٧ - ٧٦٨ .

(٥٢) النساء ٣٤/٥ .

فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير» (٥٣) و المرأة الناشر هي التي تخرج من موضعها (٥٤) ويظهر أن بعض النساء قد نشزن في زمان الرسول - ص - فرخص لأزواجهن بضربيهن - فأطاف برسول الله - ص - نساء كثير يشكرون أزواجهن ، فقال النبي - ص - : لقد طاف بال محمد نساء كثير يشكرون أزواجهن ، ليس أولئك بخياركم» (٥٥) وقد اعاد الرسول - ص - امرأة الشاعر الاعشى التي نشزت وعادت برجل آخر بعد ان أخذت المرأة العهد والميثاق وذمة النبي «الا يعاقبها زوجها الاول» ، (٥٦) كما ان الخليفة عثمان بن عفان - رض - قد اعاد الى عتميل بن ابي طالب زوجته فاطمة بنت عقبة بن ربيعة التي نشزت عليه (٥٧) .

ووضع بعد انساني في طلاق الحائض ، حيث تركت الحرية للزوج في ابقاء او مفارقة المرأة بالطلاق فقد ورد عن «ابن عمر انه طلق امرأته وهي حائض في عهد رسول الله - ص - فسأل عمر بن الخطاب رسول الله عن ذلك ؟ فقال رسول الله - ص - مره فليراجعها ثم ليتركتها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ، ثم ان شاء امسك بعد ، وان شاء طلق قبل ان يسمس فتلوك العدة التي أمر الله عز وجل أن يطلق لها النساء» (٥٨) وبقيت العدة مهمة في الطلاق في عصر الراشدين والعصر الأموي اذ تردد حمران بن ابان امرأة في عدتها فتكل به عثمان وفرق بينهما وسيره الى البصرة (٥٩) .

(٥٣) النساء / ١٢٨ .

(٥٤) القالى ، الامالي ، ٢ ، ص ١١٣ .

(٥٥) ابر داود ، السنن ، ١ ، ص ٤٩٥ .

(٥٦) حميد الله ، محمد ، مجموعة الوثائق السياسية ، ص ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٥٧) القرطبي ، مختار تفسير القرطبي ، ص ٢٨٩ ، ابن شبة ، تاريخ المدينة ، ٢ ، ص ١٠٥٥ .

(٥٨) مسلم ، صحيح مسلم ، ٢ ، ص ١٠٩٣ .

(٥٩) سيف بن عمر اضبى ، لغتة ووقة الجمل ، ص ٤٢ .

واشترط ان تمضي المرأة عدتها في بيتها اذا طلت البنة لأن في هذا تحبيباً للمراجعة والهودة الى العقل وواقعية التشريع فقد جاء «... ان يحيى بن سعيد بن العاصي طلق ابنة عبد الرحمن بن الحكم البنة فانتقلها عبد الرحمن ابن الحكم فارسلت عائشة ام المؤمنين الى مروان بن الحكم وهو يومئذ أمير المدينة فقالت : « اتق الله واردد المرأة الى بيتها » (٦٠) ففعل بمشل ماشارت اليه . ومن قبل ضرب عمر بن الخطاب - رض - طليحة الأندية التي زوجت بي عدتها وفرق بينهما وقال : - ايما امرأة نكحت في عدتها فان كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من زوجها الاول ثم كان الاخر خاطبها من الخطاب وان كان دخل بها فرق بينهما ثم اعتدت بقية عدتها من الاول ثم اعتدت من الاخر ثم لا يجتمعان ابداً» (٦١) وهذا التأكيد على العدة في الطلاق يعود الى ان الخلفاء الراشدين قد واجهوا بعض المشاكل العملية التي من شأنها اختلاط الانساب وضياع المواريث ، ومصادرنا تحدثنا عن اكثر من حالة اشتراك فيها رجالان وقعا على امرأة في طهر واحد بحيث كانت المشكلة تحسم من قبل الراشدين عن طريق القرعة أو القافة لالحاق الولد بأبيه (٦٢) لأن الطفل في النظام الأمي يتبع الى عائلة الأم سابقاً ، ولم يكن لمعرفة الوالد الحقيقي سوى اهمية ضئيلة حتى اذا ما اخذ الرجال بالاهتمام بأطفالهم اصبح من الطبيعي ان يحاولوا التأكد من أبوتهم الجسدية فيما يتعلق بأبناء زوجاتهم ، وقد شجع الاصلاح القرآني هذه التزعة التي تحاز لتعزيز النظام الأبوي (٦٣) ومن هنا شدد الإسلام على عدم كتمان المرأة المطافقة

(٦٠) مالك ، الموطأ ، ص ٤٨٠ - ٤٨١ .

(٦١) انصدر نفسه ، ص ٤٤٢ - ٤٤٣ .

(٦٢) مالك ، الموطأ ، ص ٦٣٥ .

وانظر : ابن قيم الجوزية ، الفراسة ، ص ٢٠١ ، ص ٢١٧ - ٢١٨ .

(٦٣) وات ، مونتجوري ، محمد في المدينة ، ص ٤١٨ .

لما حمل ان كانت حاملا من زوجها الأول الذي فارقت (٦٤) وقد علق عمر بن الخطاب - رض - بعد ان قال لرجل ان يقرأ - لا يحل لهم أن يكتمن مخلوق الله في ارحامهن - «ان فلانة ممن يكتمن مانخلق الله في ارحامهن وكانت طلاقت وهي حبلى فكتمنت حتى وضعت» (٦٥) ويبدو ان سبب كتمان النساء حملهن هو خوفهن من مراجعة ازواجهن لهن (٦٦) . ومن أسباب الفراق الأخرى بين الرجل والمرأة غير الطلاق . الردة واللعان والأيلاء وهي أسباب نادرة الوقع (٦٧) فالردة توجب التفريغ بين الرجل والمرأة (٦٨) واللعان أيضاً يوجب التفريغ بين الرجل والمرأة وذلك عندما يدعى الرجل ان الولد الذي انجبوته امرأته ليس من صلبه وإنما هو ولد رجل آخر : اي لا يعترف به ويتهم زوجته بالزن ، وقد تلاعن أكثر من رجل على عهد الرسول - ص - مع امرأته ، ففرق بينهما (٦٩) وكان ولد الملاعنة يلحق بأمه ، وينحصر الارث بينه وبينها وبين اخوته لأمه ولموالي امه ان كانت مولاًة (٧٠) وقد تضيع الدولة ما بقي من الميراث في بيت المال (٧١) .

وآخر التنظيم في الاسلام ، الخلع كحالة من حالات الفراق ، ويقال - ان أول خلع كان في الاسلام اخت عبد الله بن أبي اتها اتت رسول الله(ص)

(٦٤) الطبرى ، جامع البيان ، ٢٢ ، ص ٢٧١ .

(٦٥) المصدر نفسه ، نفس المكان .

(٦٦) المصدر نفسه ، نفس الن DAN .

(٦٧) الترمذى ، عبد السلام ، الزواج عند العرب ، ص ٣١١ .

(٦٨) أبو سيف ، المخرج ، ص ١٨١ .

(٦٩) مالك ، الموطأ ، ص ٤٧١ ، ابن شبة ، تاریخ المدينة المنورة ، ٢٢ ، ص ٢٨٠ - ٢٨١ مسلم ، صحيح مسلم ، ٢٢ ، ص ١١٣٠ .  
ابن قتيبة ، المعارف ، ص ٣٣٦ .

(٧٠) مالك ، الموطأ ، ص ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، وانظر : ابن شبة ، تاریخ المدينة المنورة ٢٢ ، ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

مسلم ، صحيح مسلم ، ٢٠٠ ، ص ١١٣٠ - ١١٣٣ .

(٧١) مالك ، المصدر نفسه ، نفس المكان .

فقالت يا رسول لا يجمع رأسي ورأسه شيء أبداني رفعت جانب الخبراء فرأيته أقبل في عدة فإذا هو أشدهم سواداً وأقصرهم قامة وأقبحهم وجهها ، قال زوجها يا رسول الله اعطيتها أفضل مالي حديقة فلترد علي حديقتي . قال ما تقولين قالت نعم وإن شاء زدته قال ففرق بينهما » (٧٢) اي ان الفراق او جب ان ترد المرأة المال الذي أخذته من الرجل ، وعمل الخلفاء الراشدون بسنة الرسول - ص - بشأن الخلع اذا أقره عثمان بن عفان - رض - (٧٣) وكان الخليفة علي بن ابي طالب - رض - يقول : «لا يأخذ من المختلة فوق ما اعطاهما» (٧٤) وهو امر يوحى بأن بعض الرجال قد مارسو الضغط على المرأة التي ترید الفراق وطايبوها بأكثر مما أعطوهها من مال ، وامتد الخلع إلى العصر الاموي في المدينة (٧٥) ونظرأ لأن الاسلام قد حرم من الرضاع ما يحرم من النسب (٧٦) فأن بعض الناس قد لجأوا إلى حيلة من اجل التفریق بين الازواج وقد فهم عمر بن الخطاب - رض - هذا الامر ولذا : «لم يجز شهادة امرأة في الرضاع ، وقال لو فتحنا هذا الباب للناس لم تشا امرأة ان تفرق بين اثنين الا فعلت» (٧٧) كما واجهت علي ابى طالب - رض - حالة محرجة عالجها بحكمة اذا جاءه رجل وانخبره : «ان امرأة أتته فذكرت انها ارضعته وامرأتها ، فقال علي : - ما كنت لأفرق بينك وبينها وإن تزه خير لك ، فامسك الرجل» (٧٨)

(٧٢) الطبری ، جامع البیان ، ٢٢ ، ص ٢٨٦ .

وانظر : الدارقطنی ، السنن ، ٣٢ ، ص ٢٣١ ، ابو داود ، السنن ، ٢٢ ص ٤٨٤ .  
مالك الموطأ ، ص ٤٦٩ .

القرطبي ، تفسیر ، القرطبي ، ٣٢ ، ص ١٣٩ .

الاصبهانی ، محاضرات الادباء ، ٢م ، ٣٢ ، ص ٢٢٦ .

(٧٣) مالك ، بحصہ نفہ ، ص ٤٦٩ .

(٧٤) الطبری ، المصدر السابق ، ٢٢ ، ص ٢٨٦ .

(٧٥) مالك ، المصدر السابق ، ص ٤٦٩ .

(٧٦) ابن قیم الجوزیة ، الفراشة ، ص ٦٣ .

(٧٧) المصدر نفسه ، ص ٧٦ .

(٧٨) المصدر نفسه ، ص ٧٥ .

وتصدى التنظيم للأيلاع والظهور بخزم ، ففي الوقت الذي كان يهد طلاقاً عند عرب ما قبل الإسلام فإن التنظيم ابطله وفي هذا يقول أحد المفسرين : «... فإذا ظاهر الرجل من أمراته ، فإن الله لم يجعلها أمه ولكن جعل فيها الكفاره.» (٨٠) وكفاره الظهور هي عتق رقبة استناداً إلى قوله تعالى : - «والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل ان يتماسا» (٨١) وحددت للأيلاع فترة اربعة أشهر فان فاء فيها كفر عن يمينه وهي أمراته وان مضت اربعة أشهر ولم يفني فهي تطليقة بائنة وهي احت بنفسها وهو احد الخطاب (٨٢) وقد جاء عن النبي - ص - عن تطليق الظهور عندما ظاهر اوس بن الصامت ، وعد زوجته خولة بنت خويلد الخزرجية كامه واراد الرسول - ص - ان يفرق بينهما الا انها جادلته فاعادها إلى زوجها تنفيذاً لقوله تعالى : «قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله» (٨٣) ، كما راجع عمر بن الخطاب - رض - زوجته ، اذ يروى انه : «طلق امراته فارادت ان تغسل من الحيبة الثالثة فقال : امرأتي ورب الكعبة» (٨٤) كما ان العضل الذي يضع المرأة في حالة صعبة تقع بين الطلاق والزواج قد عولج من قبل التنظيم ، اذ منع عضل النساء الذي تسرب إلى الإسلام كعاده قديمة ، حرصاً على مصلحة المرأة المالية (٨٥) .

(٧٩) الا صبهاني ، محاضرات الادباء ، ٢٢٦ ، ٣٢ ، ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

(٨٠) الطبرى ، جامع البيان ، ٢١٢ ، ص ٧٥ .

(٨١) المجادلة / ٣ .

(٨٢) المصدر السابق ، ٢٢ ، ص ٢٥٩ .

(٨٣) القرطبي ، مختار تفسير القرطبي ، ص ٨٠٥ ، وانظر : ابن شبة ، تاريخ المدينة ، ٢٢ ، ص ٣٩٣ - ٣٩٤ .

(٨٤) الطبرى ، جامع البيان ، ٢٢ ، ص ٢٦٥ .

(٨٥) ابو داود ، السنن ، ١٢ ، ص ٤٨١ - ٤٨٢ .

الجصاص ، احكام القرآن ، ١٢ ، ٤ ، ص ٣٩٧ .

الطبرى ، المصدر نفسه ، ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .

## المصادر الأولية :

### – القرآن الكريم

- ١ – ابن حبيب ، أبو جعفر محمد بن أمية (ت ٢٤٥ هـ)
- المحبور ، تحقيق ، يازة ليختن شتيتر ، المكتب التجاري ، بيروت.
- ٢ – الطبرى ، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ)
- جامع البيان في تفسير القرآن ، دار المعرفة ، ط ٢ ، بيروت ١٩٧٢  
– عن الطبعة الأولى الكبرى بيلاق ١٣٢٨ هـ
- ٣ – القرطبي ، أبو عبد الله محمد بن احمد الأذصاري (ت ٦٧١ هـ) .
- الجامع لاحكام القرآن ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ١٣٥١ هـ – ١٩٣٣ م ٢٠ ج .
- ٤ – الاصبهانى . ابو القاسم حسين بن محمد الراغب الاصبهانى .  
(ت ٥٠٢ هـ) .
- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء ، منشورات مكتبة الحياة ، بيروت .
- ٥ – ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦ هـ) .
- عيون الاخبار . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر – نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٦٠ .
- المعارف ، تحقيق ، ثروت عكاشة ، دار الكتب ، القاهرة ١٩٦٠ .
- ٦ – ابن هشام ، محمد بن عبد المطلب (ت ٢١٨ هـ) .
- السيرة النبوية ، تحقيق : مصطفى السقا وزميله ، مطبعة البابي الحلبي ٤ ج : في قسمين ، ط ٢ ، القاهرة ١٩٥٥ .

- ٧ - العسكري ، ابو هلال الحسن - عبد الله (ت ٣٦٥ هـ) .
- جمهرة الامثال ، تحقيق : محمد ابو الفضا ، ابراهيم وزميله ط ١ ، القاهرة ١٩٦٤ .
- ٨ - القالى ، ابو علي اسماعيل بن القاسم القالى البغدادي (ت ٣٥٦ هـ) .
- الامالي ، دار الكتب المصرية .
- ٩ - الترمذى ، ابو عيسى محمد بن عيسى بن سورة (ت ٢٧٩ هـ) .
- سنن الترمذى ، تحقيق : احمد محمد شاكر ، مصطفى البابى الحلبى واولاده ، ط ١ ، القاهرة ١٩٣٧ م .
- ١٠ - أبو داود سليمان بن الأشعث بن اسحق الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥ هـ) .
- سنن ابى داود ، مكتبة مطبعة البابى الحلبى واولاده ، بمصر ، ط ١ ، القاهرة ١٩٥٢ .
- ١١ - الشوكاني ، محمد بن علي اليمنى (ت ١٢٥٥ هـ) .
- نيل الأوطار ، ادارة الطباعة المنيرية بمصر ١٣٤٤ هـ ٩٠ ج .
- ١٢ - ابن عبد ربه ، احمد بن محمد بن عبد ربه الاندلسي (ت ٣٢٨ هـ) .
- العقد الفريد ، تحقيق : احمد امين وزميله ، لجنة التأسيف والترجمة والنشر ٧ ج ، القاهرة ١٩٦٥ .
- طبائع النساء ، تحقيق : محمد ابراهيم سليم ، مكتبة القرآن القاهرة ، ١٩٨٥ .
- ١٣ - مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ) .
- صحيح مسلم ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي . دار احياء التراث العربي ، ٥ ج ، بيروت .
- ١٤ - الذهبي ، شمس الدين محمد بن احمد بن عثمان (ت ٦٤٨ هـ) .
- سير اعلام النبلاء ، تحقيق : صلاح الدين المنجد ، القاهرة ، ١٩٥٥ ، وطبعه مؤسسة الرسالة ، بيروت .

- ١٥ - السيوطي : الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ).
- تاريخ الخلفاء ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الجميد ، مطبعة المدنى . ط ٣ ، القاهرة ١٩٦٤ .
- ١٦ - ابن شبة : ابو زيد عمر التميمي البصري (ت ٢٦٢ هـ) .
- كتاب تاريخ المدينة المنورة ، تحرير : فهيم محمد شلتوت ، ج ٤ - دار الأصفهانى للطباعة ، جدة ١٣٩٣ هـ .
- ١٧ - ابن حجر المكى (ت ٩٧٤ هـ) .
- كتاب الأفصاح عن أحاديث النكاح ، تحقيق : محمد شكور اميرير المياديني ، المكتبة العالمية ، بغداد ١٩٨٨ .
- ١٨ - الأصفهانى : ابو الفرج علي بن الحسين (ت ٣٥٦ هـ) .
- الاغانى ح ١ - ١٦ طبعة دار الكتب ، القاهرة ١٩٣٠ فما بعد .
- ح ١٧ - ٢٤ طبع الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٦٩ فما بعد .
- ١٩ - مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ) .
- الموطأ . تحقيق : فاروق سعد ، دار الآفاق الجديدة ، ط ١ ، بيروت ١٩٧٩ .
- المدونة : ٦ ج في ستة مجلدات ، طبعة ساسي ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ١٣٢٣ هـ .
- ٢٠ - الضبي ، سيف بن عمر الضبي الاسدي (ت ٢٠٠ هـ) .
- الفتنة ووقعه الجمل ، جمع وتصنيف : احمد راتب عرموش ، دار النفائس ، ط ٤ ، بيروت ، ١٩٨٢ .

- ٢١ - ابن قيم الجوزية ، شمس الدين محمد بن أبي بكر بن إِيُوب الزَّرْعِي  
الدمشقي (ت ٧٥١ھ).
- النمرانية ، تحقيق : صلاح الدين احمد السامرائي ، مكتبة القدس ،  
يغداد ١٩٨٦.
- ٢٢ - أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم (ت ١٨٢ھ).  
- الخراج ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٧٩.
- ٢٣ - الدارقطني ، الإمام علي بن عمر (ت ٣٨٥ھ).  
- سنن الدارقطني ، عالم الكتب ، بيروت.
- ٢٤ - الجصاص ، أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي (ت ٣٧٠ھ).  
- أحكام القرآن ، المطبعة البهية المصرية ١٣٤٧ھ
- ٢٥ - ابن القيم ، محمد بن أبي بكر بن إِيُوب (ت ٧٥١ھ).  
اعلام الموقعين ٣٠ ج مطبعة النيل بمصر.
- ٢٦ - ابن رشد الفرطبي ، أبو وليد محمد بن احمد الاندلسي الشهير بأبن  
رشد الحفيد (ت ٥٩٥ھ).
- بداية المجتهد ونهاية المقة محمد ، مطبعة احمد كامل بمصر ١٢٣٣ھ.
- ٢٧ - ابن هشام محمد بن عبد الملك (ت ٢١٨ھ).  
السيرة النبوية ، مصطفى السقا وزملائه ، مطبعة البابي الحلبي ، ٤ ج  
في قسمين ، ط ٢ : القاهرة ١٩٥٥.
- المراجع الثانوية :**
- ١ - وات . مونتجوري .
  - محمد في المدينة ، ترجمة : شعبان بر كات ، المكتبة  
العصرية . بيروت .

- ٢ - خليل أحمد ناجي .
- مضمون الآثار في التكاليف ، دار الطليعة ، ط ١ ، بيروت ١٩٧٣ .
- ٣ - حميد الله : محمد .
- مجموعة الوثائق الأساسية لتعهد النبي والخلافة الراشدة ، دار الإرشاد . ط ٣ بيروت ١٩٦٩ . وطبعه دار الناشر ، ط ٥ : بيروت ١٩٨٥ .
- ٤ - الحكيم . توقيع .
- مختار تفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن (أعداد وتقديم) الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ .
- ٥ - الترمذاني ، عبد السلام .
- الزواج عند العرب في الجاهلية والإسلام ، عالم المعرفة ، عدد ٨٠ الكويت ١٩٨٤ .

